

التعليق على القرارات و الأحكام القضائية إن كل دعوى ترفع أمام القضاء تمر بمجموعة من المراحل، بداية من المطالبة القضائية إلى حين صدور حكم أو قرار فاصل في النزاع، و الذي يتضمن كل من الدعاية و الوقائع و الأسباب، وبما أن كل نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة، فإن كل حكم أو قرار قضائي يصدر من جهة قضائية يتعلق بمسألة قانونية معينة. فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إلّا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية و هذه المناقشة التطبيقية هي الهدف من تعلم منهجية التعليق على إذ بواسطتها يترسخ في ذهن الطالب ما تعلمه في الملاحظة من معلومات نظرية يقوم القاضي في الحكم بتبيان وقائع النزاع التي اتبعها أطراف أمام الجهات القضائية و ادعاءات كل طرف والتي تكون بطبيعة الحال متضاربة و تؤدي إلى خلق مشكل قانوني في ذهن القاضي، و ذلك بإعطائه في آخر الحكم أو القرار حال قانوني مرتكزا على نص قانوني مناسب كل العناصر التي يتضمنها الحكم أو القرار القضائي إذا اطلع عليها الطالب فإنه سيسهل عليه معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، مما يجعله مستعدا لدارستها نظريا بالرجوع إلى المعلومات و تطبيقها بتطبيق تلك المعلومات النظرية على قضية الحكم أو القرار الملغى له، وقانونية معينة باعتبارها يمس الشكل فقط، حيث أن هذه الطرق المختلفة تتفق في الموضوع كونها تركز كلها على الوقائع والمشاكل القانونية التي يطرحها القرار، و من ثم إبراز الحل القانوني السليم وقبل التطرق إلى منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي، ينبغي بداية التطرق إلى تعريف كل من